التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري: دراسة في مؤشرات القطاع الصناعي

نجية بلخثير

أستاذة مساعدة(أ) بقسم العلوم السياسية

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان

ملخص:

يرجع فشل التنمية الاقتصادية في الجزائر إلى خلل على مستوى الهيكل الاقتصادي، حيث سجل انخفاضا في الاهتمام بالصناعة التحويلية، وذلك بفعل عوامل دولية تاريخية معرفة بدلالة الاستعمار، ساهمت في تعزيزها العوامل الداخلية الشاخصة في البيئة السياسية والاجتماعية الجزائرية،والدور السلبي للتخطيط الحكومي، وهو ما يناقشه هذا المقال مع التركيز بشكل خاص على أسباب تراجع القطاع الصناعي.

الكلمات الدالة:التخلف. الاقتصاد الجزائري. القطاع الصناعي. الجزائر

Résume :

L'échec du développement économique de l'Algérie est dû au dysfonctionnement au niveau de la structure économique, car celle-ci a enregistré une diminution de l'intérêt porté à l'industrie de la transformation. Si l'amplification de ce phénomène a eu pour cause des raisons historiques, son maintien s'explique par des facteurs intérieurs, politiques et économiques notamment la question de la planification. Cet article explique justement cette question précise et met plus particulièrement l'accent sur les raisons du recul du secteur industriel

Mots clefs: sous-développement. L'économie algérienne. Secteur industriel. L'Algérie.

Summary:

The failure in the economic development in Algeria is due to dysfunction in the economic structure; thus, it has recorded a decrease of interest in the processing industry. If the amplification of this phenomenon was due to historical reasons, its maintenance is due to domestic factors, including political and economic issue of planning. This article explains precisely this specific issue and puts particular emphasis on the reasons of the decline of the industrial sector

Key words: underdevelopment. the Algerian economy. industrial sector. Algeria

.

مقدمة:

لطالما واجه الاقتصاد الجزائري تحديات هيكلية هامة ، و على الرغم من البرامج التنموية المتعاقبة منذ الاستقلال ، لا يزال الوضع يوصف بكونه سلبيا يطرح عدة مشاكل مرتبطة بالتبعية والانكشاف الأمني الاقتصادي أمام الدوائر الجيوسياسية النفوذية الخارجية .

فقد شهد الاقتصاد الجزائري تحولات هيكلية رئيسية تراوحت بين ثلاث حقب متتالية ، أولها بين 1962-1966،و هي مرحلة التأسيس لاقتصاد دولة تم تأسيسها حديثا بعد المرحلة الاستعمارية ، أما المرحلة الثانية: 1967– 1978 : فقد مثلت عهد الاقتصاد الإداريأو الاشتراكي ،و مرحلة ثالثة ، ابتداءا من 1988

حيث تم الانتقال الراديكالي نحو اقتصاد السوق، و هي تحولات بفعل تفاعل المتغيرات المحلية و الدولية ، التي كانت الجزائر فيها متغيرا تابعا خاضعا لاملاءات المؤسسات الدولية الاقتصادية و السياسية كشكل جديد للتوسع الامبريالي

وفي هذا السياق ،يتم التساؤل عن أسباب عقم السياسات الجزائرية، في جانبها الاقتصادي والخلل القائم بين التصريح و التنفيذ في إطار السياسات العامة.

لاسيما فيما يتعلق في الاعتماد على البترول بنسبة لا تقل عن 98%من مخرجات الجزائر التصديرية ، والتي أخذت تراوح مكانها منذ الاستقلال ،على حساب القطاعات الأخرى خاصة القطاع الصناعي الذي يلعب دورا من الأهمية بمكان في تخليص الدولة من التبعية للخارج في التجهيز على مختلف المستويات والتكلفة التكنولوجية .

و بناءا على ذلك تطرح جملة من التساؤلات المرتبطة إحداها بالأخرى:

-أما الأولى ، فتتجه صوب البحث عن الأسباب الكامنة وراء التركيز على الصناعات في مجال الهيدروكربونات دون غيرها ، على الرغم من توفر الإمكانات الاستغلالية في مجالات أخرى كالزراعة والتجهيز ؟

-أما الثانية ، فتتعلق بأسباب ضعف القطاع الصناعي في الجزائر ، و الذي يؤثر بدوره على إسهامه في التشغيل و التصدير ؟ لاسيما المراحل التنموية الأولى بعد الاستقلال

تستمد دراسة راهن الاقتصاد الجزائري أهميتها من كونه محدد رئيس لمستقبل مختلف قطاعات الحياة المجتمعية ، و وجهة صنع و تنفيذ السياسات العامة القطاعية ،فباعتبار أن مطلب التنمية السياسية و الاقتصادية وجهان لعملة واحدة ، و لا يستقيم تجسيد إحداها بمعزل عن الأخر، كان الحديث عن أسباب وتفاصيل التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري ضروريا ، و الأهم من ذلك التساؤل عن سبب استدامته منذ الاستقلال رغم الخطابات السياسية المتلاحقة حول ضرورة التغيير .

-أهمية العامل الاقتصادي في تحديد أدوار الدولة الجزائرية محليا متعلقة بالأمن الاقتصادي وقيم الشرعية و دوليا لاعتبارات المشروطية السياسية بسبب الانكشاف الأمني الغذائي .

1/- محددات تطور القطاع الصناعي في الجزائر :

يتم التعبير عن الهيكل الاقتصادي من خلال المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي ، و بالتالي في التشغيل و الصادرات ، حيث يكون الاقتصاد متوازنا في هيكله عندما تتناسب المساهمة النسبية للقطاعات في توليد الناتج و الدخل القومي ،و يتم الربط بين طبيعة الهيكل الاقتصادي ومستوى تطور الدولة ،و بالتالي ، فان التخلف الاقتصادي للدولة يحدث عند

ارتفاع نسبة المساهمة النسبية للقطاع الأولي ممثلا في الإنتاج الزراعي و الصناعة الاستخراجية ، و تنحصر عملية الإنتاج في الحالة الأولى دون تحويلها عن طريق الصناعة التحويلية ، الأمر الذي ينعكس على المجالات الأخرى كالقطاع الزراعي ، فتخلّف الصناعة يؤدي إلى بدائية أساليب الإنتاج الزراعي ،و هو ما يؤدي إلىانخفاض الدخل والإنتاج معا ،كما تنتفي إمكانية الاستفادة من القيمة المضافة ، واستكمال عمليات الإنتاج ، وتحويلها إلى منتجات أخرى ،فينخفض الناتج القومي[1]. أما ما يتعلق بالاقتصاد الجزائري ، فهو يعاني من عدم التوازن بسبب ضعف القدرة على تنويع الإمكانياتالإنتاجية ، و اختلال المؤشرات الاقتصادية،بسبب المزج بين نموذجإحلال الواردات في الصناعات التحويلية ، و الصادرات في الصناعات الاستخراجية[2] ،وهو ما يظهر من خلال قراءة مؤشرات المساهمة النسبية للقطاع الصناعي .

لعبت الصناعة دورا حاسما في تنمية الدول منذ القرن19اقتداءا ببريطانيا العظمى ودول أخرى في أوروبا (فرنسا وبلجيكا وألمانيا)، والولايات المتحدة الأمريكية، وفي وقت لاحق اليابان ودول جنوب شرق آسيا قد حققت تحولات اقتصادية مثيرة للإعجاب ، و نموا مرتفعا من خلال التصنيع ، لذلك أمسى ينظر للتنمية كمرادف للتصنيع فيذهن الكثير من قادة البلدان المتخلفة. وقد كان هذا هو الحال في الجزائر حيث وجدت النخبة السياسية في تعزيز الصناعة للحاق بركب الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع ،فراحت في أواخر الستينات، تعتمد إستراتيجية التنمية القائمة على أولوية إنشاء قاعدة صناعية حديثة ،ونتيجة لذلك، تلقى حصة الأسد من الاستثمارات العامة،وقد استفاد قطاع الهيدروكربونات اهتماما خاصا، بنسبة تراوحت ما بين 35٪ و 40٪ من مجموع الإنفاق الاستثماري خلال السبعينات وأوائل الثمانينات.

و باعتبار أن البرجوازية المحلية كانت ضعيفة للغاية ولا يمكن الوثوق بها لخلق قاعدة صناعية، قررت الدولة أن تكون الفاعل الرئيسي فيعملية التصنيع،بالإضافة إلى ذلك، عملت الحكومة على خلق و توفير الظروف اللازمة لتعزيز الصناعة، وتتألف هذه المجموعة مما يلي:

-إنشاء شركات عامة كبيرة معزولة تماما عن المنافسة المحليةوالأجنبية

1- فليح حسن،اقتصاديات الوطن العربي ،الأردن :مؤسسة الوارق للنشر و التوزيع،ط1، 2004،ص75.
2-شريط عابد ، الاندماج الاقتصادي للدول المغاربية .مجلة السياسة الدولية، العدد153. يوليو 2003، ص283.

– التعاقد مع شركات أجنبية لتوريد الشركات الوطنية مع الضرورات التكنولوجية ،وبناء مصانعها الحديثة

– توفيرفرص لتدريب العمال المحليين في الخارج للسماح لهم باكتساب المهارات اللازمة

– توريد المؤسسات العامة مع قطعالغيار المستوردة ورأس المال والسلع الوسيطة،والمساعدة التقنية الأجنبية[1]

و في هذا الإطار، فقد لعبت الفترة الاستعمارية في الجزائر (1830–1962) دورا في جعل صناع القرار حذرين من أي وجود أجنبي كبير، الذي كان ينظر إليه على أنه خطر على الاقتصاد الوطنيوالاستقلال السياسي الوطني ، فقد كان رأس المال الأجنبي مرادفا للاستعمار الجديد ، وهو ما يفسر سياسة التأميم في عام 1966 في ظل نظام هواريبومدين كرد فعل على ذلك ، و التي أسفرت عن تأميم شركات النفط الفرنسية في 24 فبراير 1971،و قد مثل هذا الحدث عهد جديد للتنمية الاقتصادية في البلاد، وهو ما ساهم في خلق قاعدة صناعية قوية، كما مكنت وفرة عائدات النفط وقدرة الاقتراض الضخمة خلال السبعينات لتجنب أي لجوء إلى رأس المال الأجنبي ، باعتباره باب مفتوح للامبريالية الاقتصادية ، كما تم التحفظ على الشركات الأجنبية باستثناء تلك التي توفر المعرفة التكنولوجية المتقدمة لاسيما الشركات الأمريكية[2].

و بالتالي ، فقد أشرت سنة 1966 لميلاد نموذج جزائري للتنمية ، الذي يعتمد على المخططات المتتالية والمتجسد في سياسة استثمارية متناسقة،استرجاع سلطة الدولة ، ووضع جهاز إداري فعال ، أعطىالنموذج الاقتصادي المتبع دور مركزي لأجهزة الدولة في تحقيق عملية التنمية ، بحيث كانت الأفضلية لضرورة تطوير قطاع صناعي عمومي قوي ، حيث اعتبرت الصناعة الوسيلة الوحيدة التي تضمن اقتصاد مستقل ومتكامل ، بناءا على فلسفة هواري بومدين حول تكوين اقتصاد اشتراكي من خلال نمو سريع للإنتاج ، الاستقلال الاقتصادي ، التكامل الاقتصادي ، الزراعة ، الفوائد الاجتماعية للتصنيع شكلت محتوى إستراتيجية التنمية الاقتصادية 1966/1978.[3]

[1]-CHERIF BEGGA ,Attempts to Industrial Reforms in Algeria: Do they fit the Logic of Globalization ,Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol. 16, No. 1, May 2014,p101

[2]-ibid ;p102.

[3]-حاكمي بوحفص ،مسيرة الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي، مجلة علوم إنسانية، موقع الكتروني

وهو ما أكدته نفقات الاستثمارات بالنسبة للمخطط الثلاثي الذي قام بتوجيه برنامج الاستثمارات نحو إنشاء قطاع صناعي، رغم أن المعامل المتوسط لرأس المال القطاعي لتخصيص رأس المال يبين الاتجاه إلى التوازن من أجل تحقيق نمو متوازن[1].

أما فيما يخص المخطط الرباعي الأول، فقد حصلت فيه الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج على مخصصات للاستثمار الأكثر أهمية، وأما الاستثمارات الزراعية و التكوين، فكانت في المرتبة الثالثة،و قد تكرر نفس المنهج في المخطط الرباعي الثاني، و الذي ركز من جديد على الإستراتيجيةالصناعية، كما اتجهت نفقات قطاع النفط الاستثمارية إلى الارتفاع ،و يرجع ذلك إلى بنية السوق الدولية للطاقة ، الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى اختيار صناعة عالية مرتفعة رأس المال كشكل لتصدير الغاز الطبيعي[2].

وقد كان معدل نمو الاستثمارات أكثر من 50%في نهاية المخطط الرباعي الثاني ، في حين أن المعدل المتوسط للفترة 1978/1967 بلغ حوالي 35 %،و هذا يدل على معدل استثمار متزايد.

لقد أدت هذه السياسة إلى إنشاء العديد من المركبات الصناعية الضخمة ، امتصاص البطالة، تحسين مستوى المعيشة ، تحسين مستوى التعليم ، ارتفاع أمل الحياة و انخفاض حدة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة بفعل سياسة الطب المجاني لكن كان هذا بتكاليف كبيرة إذ لم يتعد معدل استعمال الطاقات الإنتاجية 40 %في المتوسط .

ومن جهة أخرى ،فقد برز الدور الجوهري الذي لعبه البترول كمحدد أساسي في مستوى توازن هيكل الاقتصاد الجزائري،فقد كان لارتفاع أسعاره أثرا ايجابيا على مسيرة البناء التي اعتمدتها الجزائر ، لاسيما في عهد الارتكاز على الانتشار الواسع للدولة في جميع المجالات،من خلال احتكار الإنتاج و الاستثمار في الحياة الاقتصادية ، وفقا لمنهج التخطيط و التسيير المركزي (الاستثمار في القطاع العمومي)، و الشيء الايجابي تمثل في تخصيص جزء كبير من مشاريع الاستثمار في

، العدد 32، السنة الرابعة، جانفي 2007 www.ulum.nl/c11.htm

[1]-المرجع نفسه .

[2]-TEMMAR .M. HAMID , stratégie de développementindépendant , le cas de l'Algérie , un bilan , OPU , Alger 1983 p p26-28

القطاع الصناعي لاسيما المواد الوسيطة و التجهيز ،و هو ما كان له أثر على الإنتاج و العمالة، كما بلغت نسبة النمو 7% في المتوسط السنوي .

و هو ما أكده، انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات ، و التي كانت تمثل 98%من الصادرات الجزائرية ،حيث تبعه مباشرة انهيار الاقتصاد بعد الخلل الذي أصاب ميزانية الدولة و ميزان المدفوعات ،وانخفاض عوائد الدولة من العملة الصعبة ابتداء من 1986 بحوالي 56 %أدى إلى انخفاض القوة الشرائية في سنة 1988 إلى 65 %مما كانت عليه في 1985 و 25 %أقل مما كانت عليه في 1987 ، إضافة إلى انخفاض واضح في الاستثمار والاستهلاك و بالتالي إلغاء مشاريع استثمارية هامة كانت مبرمجة ، كذلك محاولة تنويع الصادرات أدت بدورها إلى إحداثندرة في السوق الوطنية على حساب المستهلك و المواطن بشكل عام إلى جانب النمو الديمغرافي كل ذلك أدى إلى حدوث اضطرابات اجتماعية عسيرة(أحداث أكتوبر 1988)،الأمر الذي دفع إلى إتباع بديل الإصلاح برعاية المؤسسات الدولية أو ما يسمى بتوافق واشنطن[1]

إذن تأثر إيرادات الجزائر جراء هذا الانخفاض كان سببا أساسيا في تغيير الفلسفة التنموية بالتوجه إلىإصلاحات ذات توجه انفتاحي قائم على تحرير الاقتصاد ، و الابتعاد عن الاقتصاد المخطط بالتدريج ، و بالتالي فتح المجال أمام القطاع الخاص لإقامة المشاريع الاستثمارية ، إلا أن الأوضاع زادت سوءا و اضطرت الجزائر إلى الاستنجاد بصندوق النقد الدولي لطلب المساعدة من أجل القيام بالإصلاحات اللازمة ، حيث كانت البداية في برامج التعديل الهيكلي القائم على المشروطية فرضتها مؤسسات النقد الدولية ،في شكل إصلاحات اقتصادية موسومة بالخوصصة و تحرير التجارة و عدم تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي ، و هو ما انعكس على نتائج غير مشجعة قوامها ضآلة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية أمام المنتجات الأجنبية لاسيما بعد عقد الشراكة مع الطرف الأوروبي ابتدءا من 2005[2]

[1]-BENISSAD. M.E , Economie du développement de l'Algérie ,2eme édition OPU Alger 1982 pp21-34

[2]-لوصيف زين الدين،تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي،الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ،جامعة سعد دحلب : البليدة ،ماي 2002.

2/ – توصيف القطاع الصناعي الجزائري:

يتمحور القطاع الصناعي الجزائري حول الصناعة الغذائية و الكيميائية و المعدنية ، حيث قدرت قيمة الإنتاج المباع من هذه الصناعات 55% مابين سنتي 2008–2010 أغلبها غذائية، مع إنتاج محتشم لكل من الصناعة الكيماوية بنسبة 6% ، و الصناعة الكهربائية و الميكانيكية بنسبة 11%من إجمالي الإنتاج الصناعي المباع[1].

و إن كان إنتاج القطاع الصناعي العمومي يمثل نسبة 35% من إجمالي الإنتاج العمومي يتمحور حول : الصناعة الغذائية ، الكترونية ، كهربائية و ميكانيكية و كيمياء البلاستيك والمطاط، فان القطاع الخاص يسهم بنسبة 42% و يتركز أساسا على : الصناعة الغذائية والنسيجية و الألبسة الجاهزة[2].

و عموما لا يتجاوز إسهام المؤسسات الصناعية الجزائرية في الناتج الداخلي الخام 5% مقارنة بالمحروقات التي بلغت 44%،و هو ما يعني أن مؤشرات القطاع الصناعي الحالية تسير نحو الأسوء مقارنة مع عهد الثمانينات،حيث سيطرت الدولة على ما بين 80 و 100٪ من الإنتاج الصناعي إلا في مجال المنسوجات والأحذية والصناعات الغذائية ، ونظم القطاع العام من خلال 19 شركة كبيرة (5 في الصناعات الثقيلة، و 12 في الصناعات الخفيفة و 2 في الطاقة والنفط والغاز)، كما تمتعت الشركات العامة من تحصين تام من أي منافسة واستفادت من الواردات المطلوبة من التكنولوجيا وقطع الغيار، المواد الخام والمعدات والسلع الوسيطة ،وهو ما أتاح للجزائر أن تكون واحدة من أكثر البلدان الصناعية في أفريقيا مع نهاية السبعينات،عندما تم تنفيذ 75 منطقة صناعية، حيث تمتعت البلاد بطفرة صناعية (industrial boom) وأثر إيجابا على رفع نمو الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ متوسط المعدل السنوي أكثر من 6.2٪ 1966–1980،و نمت الصناعة غير النفطية بمعدل سنوي 11.7٪ خلال الفترة 1970–1973،و 19.5٪ خلال الفترة 1971–1975 و 12.2٪ بين عامي 1976 و 1980،كما ساهم القطاع الصناعي بشكل كبيرفي

[1]- BENACHENHOU ,planification et développement enAlgérie, OPU Alger 1982 .

[2]-سالمي جمال ،تكييف منظومة الاتصال التنظيمي داخل المؤسسات الاقتصادية بالجزائر مع تحديات الألفية الثالثة ،مداخلة مقدمة في إطار الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة.

عرض العمل، وضاعف حصته من 7٪ إلى 15.23٪ من السكان العاملين بين عامي 1970 و 1987([1]).

إن هذا الوضع المتناقض الذي عاشته الجزائر متأرجحا بين التقدم و التخلف، وصفه العلماء مثل بومول (Baumol) في 1975: تراجع الصناعة في وقت مبكر، فالدول ذات الدخل المتوسط تقومبتحويل الموارد نحو الخدمات الإنتاجية المنخفضة قبل تحقيق التصنيع الكامل، الأمر الذي يؤدي إلى تباطؤ في نمو الإنتاجية الكلي، وهذا بدوره يعوق اللحاق بالركب العملية،ولنتذكر أنه في الدول المتقدمة اليوم، لا يتم نقل الموارد لأنشطة الخدمات حتى تنجح في بناء متكامل ومتطورللقطاع الصناعي.

يعزى ذلك في جزء منه إلى الخلل الموجود في القطاع الصناعي الجزائري ،بناءا على خطأ في الإستراتيجية المتبعة منذ الاستقلال ،فقد تضمنت المخططات التنموية توجها لا رجعة فيه بالاعتماد على الصناعة الاستخراجية على رأسها المحروقات ، و هو ما ظهر في المخطط الرباعي الأول بمبلغ 15 مليون دولار من أصل 30 مليون ، و 50 مليون من أصل 100 مليار دولار في المخطط الرباعي الثاني ،و هي سياسة استمرت إلى يومنا هذا على حساب القطاعات الأخرى[2].

ووفقا لمنظمة **التنمية الصناعية (اليونيدو) التابعة للأممالمتحدة** : Nationals Industrial Devlopment Organization : UNIDO(2013)، فان الجزائر تحتل المرتبة82 في أداءالتنافس الصناعي حسب مؤشر الأداء التنافسي الصناعي competitiveindustrial performance index **:Cip** , والذي يقوم على قياس مخرجات الاقتصاد والتصنيع لعام 2010 في حين تحتل مصر الرتبة 62 والمغرب فيالرتبة 66 اما تونس فقد احتلت الرتبة 58. بذلك يتضح ان الجزائر مصنفة في الشريحة المتوسطة الدنيا ، بينما تنتمي الدول الثلاث الأخرى للشرائح العليا والمتوسطة العليا، والمتوسطة. كما يوضح مؤشر حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2005، بناءا على تحليلات اليونيدو (UNIDO)الذي يشير إلى أن قيمة التصنيع المضافة

[1]- BAYA ARHAB , Reviving the industrialsector to sustain long termgrowth inAlgeria: the need for a catalytic state, 5th GREThA International Conference on Economi Development : Economic development and the State, bordeaux :The new frontiers of public action ; 20-19 june 2014 .p7

[2]- متناوي أمحمد ، أهمية الشراكة الأجنبية بالنسبة للقطاع الصناعي الجزائري ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد13،يناير 2015،ص67

(MVA :Market value added) تمثل 4.87٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر،و15.96٪ في مصر، 13.64% في المغرب و7.92٪ في تونس. في عام 2012، وقدر نفس المصدر نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ب:4.71٪ في الجزائر، و16.38٪ في مصر، 12.9٪ في المغرب و 16.64% في تونس .أما في سنة 2014، فإن النشاط المربح الوحيد هو استخراج وتصدير النفط والغاز الذي يهيمن بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري، بنسبة تصل وتتجاوز احيانا 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و 70٪ من إيرادات الحكومة وليس أقل من 98٪ من عائدات التصدير[1].

وفي مقابل تحسن طفيف في تصنيف الجزائر حسب مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية لسنة 2013، لا يزال هناك الفقراء نسبيا مع غياب الأرقام الأخيرة المتاحة لإظهار ما هي النسبة المئوية من السكان التي لا تزال تعيش تحت خط الفقر ، حيث تحتل الجزائر المرتبة 96 من أصل 187 بلدا ، و معدل الحياة المتوقع هو 72.9 سنة، و72.6٪ من السكان البالغين يعرفون القراءة والكتابة،أما الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد هو 8700 $، وهو أقل من تونس و أكثر من المغرب[2].

وبالتالي لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني منالاعتماد المفرط على قطاع النفط والغاز، ورغم تعهد الحكومات المتتالية على إتباع سياسات التنويع الاقتصادي، إلا أنها فشلت في تنمية القطاع غير النفطي الذي يقوده القطاع الخاص ،وحتى بالمقارنة مع غيرها من دول الأوبك أو الدول المنتجة للنفط ، فان الجزائر تملك واحدة من أقل الاقتصاديات المتنوعة، حيث تبلغ صادراتها 97٪ قطاع البترول، بل تنحدر لتكون من أقل الاقتصاديات تنوعا في العالم،و هو ما ترسخ أكثر في السنوات الأخيرة ، حيث زادت حصة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي من 30٪ إلى ما يقرب من 50٪ في عام 2008 وتمثل الآن حوالي ثلثي إيرادات الحكومة ، بالإضافة إلى هيمنة الدولة ، فالقطاع العام

BERTELSMANN STIFTUNG, BTI, Algeria Country Report. Gütersloh, 2014[1]- http://www.bti-project.org

ibid-[2]

هو أكبر رب عمل في الجزائر،إذ نجد 90٪ من البنوك في البلاد عمومية، والإنفاق الحكومي يمثل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي[1].

وكانت هذه الخصائص بسبب تحديات السياسة الاقتصادية المستمرة، و تقلبات أسعار النفط العالمية، البطالة، وعدم الاستقرار الاجتماعي في الجزائر الذي بلغ ذروته في أواخر 1990 و2000،حيث بلغ معدل البطالة العام في الجزائر 30٪، و تجاوز معدل البطالة بين الشباب تتجاوز 50٪. إلى جانب النمو السريع نسبيا للسكان، في مقابل الركود الاقتصادي،كلها عوامل أسهبت بشكل رئيس في تفاقم أزمة البطالة في الجزائر ابتداء من 1990.

و قد استعاد الاقتصاد عافيته نسبيا في عهد الرئيس بوتفليقة، من خلال معالجة المشاكل الاقتصادية القائمة منذ فترة طويلة، بدءا من البطالة والإصلاح الهيكلي ، و بالرغم من النكسات التي عانى منها الاقتصاد و ما شهده من تدمير للبنية التحتية خلال "العقد الضائع" من 1990،فقد كانت بيئة الاقتصاد الدولية مواتية بفضل ارتفاع أسعار النفط، و هو ما مكنإدارة بوتفليقة من ضبط الاقتصاد الجزائري عن طريق النمو المتجدد،حيث شهدت الفترة بين عامي 2000 و2009، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي على التوالي بمعدل سنوي من 3.7٪ و 5.6٪، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد فقد بلغ 22٪، كما تراجع معدل البطالة إلى 10٪ في عام 2010، بعدما كان 30٪ في عام 2001[2].

و لكن في مقابل الحد من البطالة كتطور إيجابي، فإن معدل البطالة بين الشباب، الذين تلقوا تعليمهم على نحو متزايد، لا يزال مرتفعا بشكل مقلق ، كما أن حصة كبيرة من فرص العمل تبقى مؤقتة وغير مستقرة، مع الإشارة إلى أن الإنفاق الحكومي يبقى المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل ، كما أن النمو في القطاع غير النفطي و الغاز– الذي يمثل أكثر من 95٪ من فرص العمل–كان مدفوعا من طرف برامج الاستثمار العام التي شكلت حجر الزاوية في السياسة الاقتصادية لإدارة

[1]-HAKIM DARBOUCHE , Algeria's Failed Transitions to a Sustainable Polity Coming to yet another crossroads , MEDPRO Technical ReportNo, 8/October 2011, PP6-10.
www.medpro-foresight.eu.

[17]-Aïssaoui, A ,Algeria: The Political Economy of Oil and Gas, Oxford: Oxford University Press,2001.

بوتفليقة [1]،من خلال تخصيص أكثر من 280 مليار دولار للفترة 2010-2014 لبرامج الاستثمار العام التي تهدف في المقام الأول إلى تحسين البنية التحتية وتحسين الوصول إلى الخدمات، مثل السكن والمياه والتعليم والطاقة والصحة، و هو ما كان له أثر بالمقابل على قطاع الأعمال الخاص، و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تزال صغيرة ، في حين واصل حجم الاقتصاد غير الرسمي في النمو، ليقدر ب 40٪ من الدخل القومي الإجمالي في أواخر 2000 ، وبالتالي مثل نموذج الإصلاحات المؤسسية والهيكلية عائقا رئيسيا لتطوير فعالية القطاع الخاص، والتي بدونها ، يبقى تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات أمرا بعيد التحقيق.

و من جهة أخرى ، لم تعالج السياسة الاقتصادية لحكومة بوتفليقة –في إطار التنويع الاقتصادي- مسألة تنمية رأس المال البشري،إذ لا يزال التدريب المهني وإصلاح التعليميواجه معوقات هيكلية نوعية ، فالقوى العاملة لا تزال تعاني من الفجوة المعرفية أو ما يسمى ب"عدم تطابق المهارات، وانخفاض مستويات الإنتاجية ، كما أن المؤسسات المالية والإصلاحات المؤسسية الأخرى تعاني نقائص متعددة ، الأمر الذي يؤثر على جاذبية مناخ الأعمال في الجزائر ،ووفقا للبنك الدولي لعام 2011 ،و بناءا على مؤشر "ممارسة الأعمال "، فان الجزائر في المرتبة 136 من أصل 183 بلدا، وهذا ما يفسر عدم وجود إنتاجية للاستثمار الخاص المحلي،والأهم من ذلك، عدم قدرة الجزائر على مدى السنوات لجذب كميات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، على عكس الاقتصاديات الأخرى ذات الدخل المتوسط[2].

و من جهة أخرى ، نجد المتغيرات السياسية تلقي بنفسها كمؤثر على التغيير الاقتصادي ، فحسب إيزابيل وارانفل (ISABEL WERENFELS)توضح أن الصراع على السلطة في الجزائر ، مرده التوزيع الاقتصادي،مع تحرير بعض المجالات الاقتصادية (التجارة، على سبيل المثال) منذ أواخر 1980 وخصوصا في منتصف 1990، حيث تم تنفيذ جزئي لبرنامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي ، وشيدت مشاريع البنية التحتية الضخمةابتداء من منتصف 2000. و بالرغم من تبني قوانين الخوصصة ، بقيت السلطة تمتلك المؤسسات مثل البنوك و أحقية الاستثمار ، لذلك تفترض* إيزابيل*أن

[1]- Hakim Darbouche ,OPCIT.

[2]- Alby Stéphane ,Algeria :Solid growth, but structural challenges, December 2012 economic-research.bnpparibas.com

الرئيس و معارضيه يشتركان في مصلحة عرقلة الإصلاحات التي تهدف إلى كامل الشفافية والمساءلة واستقلالالعدالة،أي أن هناك مصلحة مشتركة لمنع الإصلاحات التي يمكن أن تقوض النظام القائم، الذي يؤدي تعاملات وقواعد غير رسمية لا تقل أهمية عن المؤسسات الرسمية واللوائح[1].

إذن في مقابل إمكانيات الإنتاج الهائلة ، نجد مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ، وقد أسهم في ذلك جملة من المتغيرات كتحدي التنافسية في إطار السوق الذي أربك المؤسسات الصناعية وعدم كفاءة التسيير، و ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي للاعتماد على التكنولوجيا المستوردة ، وحتى هذه الأخيرة غير مستغلة بنسب مقبولة ، الأمر الذي أثر على نوعية المنتجات الصناعية .

و بالتالي يمكن تعريف القطاع الصناعي الجزائري بكونه معتمدا على الصناعة الخفيفة، وموسوما بغياب الصناعة الثقيلة التي تعتبر الدعامة الأساسية للبناء الاقتصادي القوي[2].

و هو ما أكدته بيانات الديوان الوطني للإحصاء التي توضح أن مؤشر الإنتاج في المنتجات المعدنية والميكانيكية والكهربائية بلغ 5.3%في عام 2011 ،ويزداد الوضع سوءا بالنسبة لقطاع التصنيع،فقد كان مؤشر الإنتاج 36.6% للطعام والمشروبات والتبغ المنتجات؛ 16.2% للخشب المنتجات والفلين، 14.6% للمنسوجات و 5.6% للجلود والأحذية.

3/ –خلفيات و أسباب فشل عملية التصنيع في الجزائر :

استمدت الدينامكية الصناعية قوتها من الاستثمار وتراكم الجهود التي بذلتها الحكومة مستغلة في ذلك مكاسب النفط، و لأن التقدم الاقتصادي لم يكن مرتبط بالكفاءة العالية والإنتاجية الإجمالية ، فقد عجزت المؤسسات المملوكة للدولة عن المنافسة في السوق الدولية بسبب تدني نوعية المنتجات، و الأسوء من ذلك أنها لم تكن حتى قادرة على إنتاج كميات كافية لتلبية الطلب المحلي لأنها تعمل إلى حد كبير بتوظيف كامل طاقتها، فوفق الأستاذ بن أشنهو ،بلغت قدرات القطاع العام في عام 1978 نسبة 80٪ في المحروقات،و85٪ في المعادن.والسبب وراء عدم استغلال إمكانات الإنتاج بأكملها يكمن في الفجوة التي تفصل اثنين من العناصر المكملة

[20]-ISABEL WERENFELS,whois in charge,algerien power structures and theirresilience to change ;cericnrs ;fevrie 2010

[21]-Baya ARHAB ,OPCIT, p7

[22]- المكتب الوطني للإحصاء ،www.ons.dz،تقرير حول : النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2013،ص،3.

للاستثمار: الأجهزة والبرمجيات ، حيث ركزت الجزائر على الأجهزة من خلال إطلاق الكثير من المشاريع وبناء المصانع الضخمة ، بين عامي 1971 و 1977، بما في ذلك القدرات الإدارية والمؤسسية البيئة والبنية التحتية الداعمة، فقد فشلت في مواكبة عامل التراكم المستدام والسريع ، و ذلك في ظل استمرار السلطات بالنظر إلى التنمية الصناعية باعتبارها قضية ثانوية ، وتقلل من صعوبة تشكيل رأس المال البشري، والتفكير بسذاجة أن مشكلة نقص القوى العاملة الماهرة يمكن حلها من خلال اتصال القوى العاملة المحلية مع الفنيين والمديرين الأجانب[1].

بالإضافة إلى عدة متغيرات مترابطة، تتمثل أساسا في سياسة رديئة فيما يتعلق بتصميم نقل التكنولوجيا، وعدم وجود رأس المال البشري، و هي عوامل أدت إلى ضعف الطاقة الاستيعابية المحلية وعدم وجود ديناميكية الابتكار ، بالإضافة إلى ذلك، منذ انهيار نموذج التصنيع في منتصف الثمانينات، و الجزائر تفتقر إلى إستراتيجية واضحة للتنمية الصناعية:

أ/ – **عملية نقل التكنولوجيا:** سوء تصميم السياسة التكنولوجية الذي اعتمد في أوائل السبعينات هي المذنب الأول في الأداء الصناعي الكارثي،حيث كان الرأي المهيمن بين القادة السياسيين أن الطريقة الوحيدة للبلاد لردم الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة هيالدفع التكنولوجي الذي حمل معنى:وجود نظام للمعرفة والتقنيات والمهارات والخبرات ،وتنظيم استخدامها لإنتاج وتسويق واستخدام السلع والخدمات التي تلبي المطالب الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو في الدول الصناعية[2].

و من بين شروط نجاح نقل التكنولوجيا ،متعلقة بالقدرة الاستيعابية المحلية ،فالجزائر قد فشلت لاعتمادها على منطق خاطئ مفاده أن التكنولوجيا تتجسد في استيراد المعدات الصناعية كسبيل للتقدم الاقتصادي. للتغلب على مشكلة العمالة الماهرة ونقص رأس المال البشري ، وعدم إعطاء الأهمية الكبيرة لعنصر المعرفة الغائب ، افترضوا ضمنيا أنه يمكن للعمال المحليين اكتساب المعرفة اللازمة لاستخدام وإتقان التكنولوجيا المنقولة عن طريق الاتصال بالفنيين الأجانب والمديرين

[23]-عروب رتيبة ،أهمية تأهيل و تثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية : الجزائر حقائق و أفاق،مداخلة لملتقى وطني حول : الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر : استمرارية أم قطيعة ،الجزائر 2013.
[24]-المرجع نفسه .

والمهندسين وباستخدام المعدات المستوردة، كما قررت الجزائر أن تحظر عمليا الاستثمار الأجنبي المباشر

فضلت استيراد المعدات الصناعية في شكل عقود تسليم المفتاح، والدافع وراء هذا الاختيار تجنب التعاقد مع عدة شركات أجنبية عند تنفيذ كل مشروع (المعدات، والمعرفة، وبناء محطات، وتدريب القوى العاملة المحلية)، و بالتالي عدم وجود رأس المال البشري منع الجزائر من تولي دور الرئيس في عملية نقل التكنولوجية[1].

وبالتالي ، فان اختيارات التكنولوجيا المستوردة لم تكن ملائمة للبنية الاجتماعية والاقتصادية الجزائرية ، أي استيراد تقنيات حديثة متكاملة و معقدة لم تكيف مع الواقع الجزائري ، و لم تهيأ لها شروط النجاح في المجتمع الجزائري،و بالرغم من توفر الفرصة لمعالجة الوضع في نهاية 1978 ، بعد تعيين الشاذلي بن جديد و انتخابه كرئيس للجمهورية ، وعقد المؤتمر الرابع للحزب ، أين انبثق عنه لجنة مركزية التي حددت التوجهات الكبرى للتطور الاقتصادي والاجتماعي ، خاصة خلال جلسة ديسمبر 1979 أين ترى اللجنة المركزية بأنه خلال العشرية 1990/1980، حيث ثم التأكيد على ضرورة تحديد دور و مكانة القطاع الخاص مع العمل على إقصاء نشاطات المضاربة لصالح النشاطات الإنتاجية،إلا أن الأمر بقي مجرد خطاب بعيد عن الممارسة الواقعية[2].

ب/- عدم توفر رأس المال البشري : عانت الجزائر منذ السنوات الأولى من الاستقلال من نقص حاد في مهارات قوة العمل، فقد أطلقت عملية التصنيع في محيط الجهل بنسبة أمية بلغت 75٪ في عام 1966، ولمعالجة هذا الوضع من خلال إنتاج رأس المال البشري يؤمل منه قيادة إستراتيجية التنمية المعتمدة، فقد تقررت مجانية التعليم ،الذي في متناول جميع السكان وبالفعل،فقد تحسنت المعدلات بشكل مطرد على جميع المستويات التعليمية، و بحلول عام 2010، كانت معدلات الالتحاق الصافية 96٪ في المدرسة الابتدائية و 64٪ للتعليم الثانوي ، معدل الالتحاق

[1]-أنظر في هذا الشأن :

YOUSFI IMANE,Public Investments And Economic Growth In Algeria: a VAR Approach, les communications du colloque international :évaluation des effets des programmes d investissement publics2001-2014et leursretombéessurl'emploi, l investissement et la croissanceéconomique, université setif1,12 marcs2013

-Baya ARHAB ,OPCIT, p9.[26]

العام في التعليم العالي 31٪ وهي نتيجة هامة مقارنة مع 1٪ في عام 1965 ،و هو ما كان له أثار ايجابية على مستوى توفر رأس المال البشري ،وتراجع نسبة الأمية ، و لكنه ضل منقوصا لعدة اعتبارات :

– لقد فرض النمو السكاني السريع على الحكومة التركيز على مشاكل الكمية على حساب الجوانب النوعية تتعلق بالتحسين في نوعية التعليم[1].

– النظام التعليمي غير فعال بسبب معدلات الرسوب العالية و التسرب، بالإضافة إلى نقص في إحصاءات الالتحاق بالمدارس الأخيرة ، ولكن وتقدر البيانات المتاحة الهذر التعليمي ب: 536،000 سنويا خلال الفترة 1999–2006 مع 68، 9٪ قادمة من دورات التعليم الإلزامي، و وفقا للديوانالوطني الإحصاءات لعام 2013،فان 21.5٪ من الفئة العمرية 15–24 عاما، ليست في المدرسة ولا في قوة العمل[2].

– جودة التعليم قائمة على مناهج تدريس تعطي أهمية كبيرة للتحفيظ والتعلم عن ظهر قلب، بدلا من توجيهالمعرفةوحث الطلاب على تطوير روح المبادرة وحل المشاكل[3].

و من جهة أخرى ، الإسهام الأجنبي في بناء قاعدة صناعية يواجه عوائق جمة،بدءابالاستثمار العربي بالجزائر يسجل حضورا محتشما بقيمة إجمالية لا تتجاوز 6.8 مليارات دولار، و يرجع ذلك إلى تحديات عديدة في سبيل إقامة مشاريعهم الاستثمارية، أهمها قانون الاستثمار الذي يلزم المستثمرين الأجانب بإشراك جزائريين بنسبة تتجاوز 51%.

وتشير إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى أن حجم الاستثمارات العربية التي تدفقت إلى الجزائر منذ 2006 بلغ 227 مشروعا، بقيمة تصل إلى 6.8 مليارات دولار، لكن هذه المشاريع لم تكتمل بصفة نهائية.وتستحوذ الإمارات العربية المتحدة خارج قطاع المحروقات بنحو

[27]-Cornell University, INSEAD, and WIPO,The Global Innovation Index :The Local Dynamics of Innovation, Geneva, Ithaca.2013.

[28]-Dessi Andrea, Algeriaat the crossroads, betweencontinuity and change, IstitutoAffariInternatizionali-IAI Workingpapers, 11/28, September2001.

[29]-الاستثمار العربي بالجزائر يواجه تحديات عديدة
http://www.alg360.com/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d

30 مشروعا، ويعتبر مشروع مصنع الألمونيوم من أكبر المشاريع إذ تبلغ قيمته 5.4 مليارات دولار، كما تساهم السعودية في تنفيذ 13 مشروعا بقيمة تزيد على مليار دولار، والاستثمارات المصرية بالجزائر بنحو 400 مليون دولار.

وتخوفا من الاستثمار الأجنبي المباشر لجأت الجزائر إلى تغيير قانون الاستثمار، بعد تسجيل عدة فضائح في عمليات تحويل الأرباح إلى الخارج، وتهريب العملة الصعبة، كما تسعى إلى حماية الاقتصاد المحلي بإتباع سياسة توطين الإنتاج، التي من شأنها أن تحافظ على أفضلية تسيير مشاريع الشراكة لصالح الجزائريين بنسبة 51% في أي مشروع مقابل 49% للأجانب، مع فرض تحويل نسبة 30% من الأرباح لإعادة الاستثمار محليا، وكذا إشراك المؤسسات الجزائرية في أي رأس مال أجنبي يدخل السوق الوطنية للاستثمار بنسبة 30%، في إطار المناولة الصناعية أو الخدمية ، و هو ما أثار مخاوف العرب والأجانب من اقتحام السوق الجزائرية[1].

الخاتمة :

على الرغم من كل هذه الجهود، تبقى الجزائر بلدا متخلفا، يعتمد على الهيدروكربونات بنسبة لا تقل عن 33٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، و 97٪ من الصادرات، و بالتالي يبقى التحدي الأكبر متمثلا في مدى توفر الإرادة السياسية مستقبلا لرفع التحدي فيما يتعلق بحصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي التي تبقى أقل من 5٪ ،ومساهمته فيالعمل حوالي 13٪،إضافة إلى تحدي المؤسسات الخاصة في مقابل العامة التي تعاني من تدني القدرة التنافسية وغياب الديناميكية التكنولوجية.

وهو وضع يطرح تحديات بنيوية خطيرة على مستويات أخرى اجتماعية ، أمنية ، تجعل الجزائر أمام مستقبل مجهول حول قضايا: عدم توفر ضمانة حكومية للمواطن الجزائري حول مصدر للعائدات النفطية باعتبارها قوة قابلة للنضوب ، و مستوى استقرارها يقع خارج دائرة القرار الجزائري ، و بالتالي الأزمات الدولية المتحكمة في تحديد أسعار النفط ، تتحكم بدورها في تحديد مستوى الحياة الاجتماعية للمواطن الجزائري الذي لا يزال يتخبط تحت خط المستوى المقبول، و هو ما يترادف مع

[1]-شفيق الأشقر، حول إستراتيجية شاملة لدعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي من خلال المناولة الصناعية،مداخلات المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية الجزائر 12 .2006/09/15

غياب الأمن الاجتماعي و الاقتصادي ، إضافة إلى قضية ضرورة تنويع المساهمة القطاعية النسبية للصناعة المنسوجات و الصناعة الغذائية ، فهي لا تقف عند هذا الأثر ، بل تمتد لارتباطاتها الإستراتيجية بقضايا سلطة التقرير السياسي ، فهذا الأخير لا يمكن أن يتحقق للجزائر ما دامت تابعة في تحقيق اكتفائها الغدائيي لدوائر خارجية تقوم سياستها الخارجية على منطق المكافأة ، أو مقاربة المزيد من أجل المزيد